مشروع صفقة القرن وموقف تركيا منه

محمود سمير الرنتيسي *

ملخص: تتناول هذه الدراسة موقف تركيا من مشروع صفقة القرن الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وجعل التطبيع بين دولة الاحتلال الإسرائيلي وعدد من الدول العربية علنيًّا. تقف الدراسة على مجموعة من الخطوات السياسية والدبلوماسية والعملية التي قامت بها تركيا في مواجهة عدد من ملامح الصفقة التي جرى الحديث عنها في أكثر من مصدر سياسي، منها الأعمال التي تقوم بها الإدارة الأمريكية في القدس، مثل نقل السفارة، والضغوط على السلطة الفلسطينية، ودعم الخطوات الاحتلالية في فلسطين.

The Turkish Stance on the "Deal of the Century" Project

MAHMOUD ALRANTISI*

* Gazi University Social Sciences Institute, Phd Candidate

ABSTRACT This research examines the Turkish stance on the 'Deal of the Century' Project that aims at settling the Palestinian cause and the Arab countries to publicly normalizing relations with the occupation state of Israel. The study focuses on a number of political, diplomatic and practical opposing steps taken by Turkey against multiple aspects of the deal; including the American administration actions in Jerusalem, such as the transfer of the embassy, pressuring on the Palestinian Authority, and supporting the occupational actions in Palestine.

رؤية تركية
2018 - (7/4)
159 - 151

بعد انتهاء فترة رئاسة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما التي شهدت عددًا من الملفات الخلافية بين الإدارة الأمريكية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة فيما يتعلق بملف الاستيطان، وتعثّر عملية التسوية مع السلطة الفلسطينية- قدِمَ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى سدّة الإدارة الأمريكية، وكان متوقعًا في عهد هذا الرئيس الجديد فرضُ رؤية جديدة لعملية التسوية، وهذا التوقّع عملية تتكرر مع قدوم أيّ رئيس أمريكي جديد، لكن التوقعات كانت أكثر سوداوية في هذه المرة؛ لوجود فريق صهيوني يحيط بالرئيس الأمريكي الجديد، أبرزهم صهره ومستشاره جاريد كوشنير، وممثله الخاص بالمفاوضات جيسون غرينبلات، وكلاهما يهودي يدعم دولة الاحتلال بشدة، ويعارض فرض أيّ ضغوط عليها، وممّا يدلّل على ذلك ما قاله غرينبلات نفسه في إحدى مقابلاته مع راديو الجيش الإسرائيلي بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية مباشرة: "إن ترامب لا يرى في المستوطنات التي أقيمت في الأراضي الفلسطينية عائقا أمام السلام، ولا يدين بناء المستوطنات، وإن ترامب لن يفرض أيّ حلّ على إسرائيل". وقد صاحبتِ الحديثَ عن الرؤية الأمريكية الجديدة لحلّ القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب- الإشارةُ إلى وجود خطة جاهزة سُمّيت: "خطّة السلام الأمريكية" في الشرق الأوسط، وهي معروفة إعلاميًّا بـ"الصفقة الإقليمية الكبرى"، أو "صفقة القرن"، ولن نناقش في هذا البحث التسمية أو المصطلح الذي أوردته مصادر كثيرة على أنّه أفكار من أجل استئناف عملية التسوية وإن لم تتبلور الخطة في وثيقة نهائية- إنما سنناقش بشكل الخاص موقف تركيا منها، من خلال معطيات واقعية وتطورات ملموسة، ونسلّط الضوء عليها؛ لمعرفة أين تقف تركيا في ضوء هذه الصفقة الإقليمية التي تمتّد إلى ما وراء القضية الفلسطينية.

وطالما كانت هناك مقترحات إسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية، وإنهاء حركة الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه، وعلى رأسها حق العودة، كما كانت هناك مقترحات من أجل التخلّص من عبء الاحتلال، وإلقاء هذا العبء بعيدًا عن كاهل حكومة الاحتلال الإسرائيلي، ولهذا فإن أيّ صفقة جديدة أو مشروع جديد ستكون له جذور وعلاقة بمقترحات سابقة. ومن الطبيعي أن تكون درجات هذه المقترحات والخطط ومستوياتها وآفاقها مرتبطة بالتطورات الإقليمية أيضًا، ومن المعلوم أن المنطقة تعرّضت لهزة قوية مع الربيع العربي، كما تعرضت لهزة أقوى مع الثورات المضادة، أو حالة تعثّر الربيع العربي، ولعل دولة الاحتلال وجدت في عملية الانشغال العربي الداخلي، والتحوّل الجاري فرصة لتطبيق خطة تقوم بموجبها بالقضاء على القضية الفلسطينية، وبنقل عملية التطبيع مع عدد من الأنظمة الإقليمية إلى العلن، وتحقيق أكبر استفادة من هذه العملية على المستويات كافة: السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية. وبخاصة أن قسمًا كبيرًا من الخطط التي يدور الحديث غير المؤكد حولها يتحدث عن تبادل للأراضي، وتوطين اللاجئين في عدد من الدول العربية، ويتحدث عن مشروعات اقتصادية جديدة، تستفيد منها عدة دول.[1] وقد ذكرت بعض المصادر الصحفية أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ناقش مضمون صفقة القرن مع عدد من الأنظمة العربية.

وبشكل أكثر تفصيلًا ذكرت المصادر عددًا من ملامح صفقة القرن التي تنوي إدارة ترامب العمل عليها، ولعلّ أبرزها:

- قيام دولة فلسطينية ذات سيادة محدودة على نصف الضفة الغربية، وعلى كل قطاع غزة.
- احتفاظ إسرائيل بالمسؤولية الأمنية لمعظم أرجاء الضفة الغربية، ولكل معابر الحدود.
- بقاء غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية، والسيطرة العسكرية.
- ضمّ الأحياء العربية في القدس الشرقية إلى الدولة الفلسطينية، باستثناء البلدة القديمة، التي ستكون جزءًا من "القدس الإسرائيلية".
- جعْلُ بلدة "أبو ديس" العاصمة المقترحة لفلسطين.
- دمج غزة في الدولة الفلسطينية الجديدة، بشرط موافقة حماس على نزع السلاح.
- عدم التطرق إلى اللاجئين الفلسطينيين، ولكن سيُنشئ المجتمع الدولي آلية للتعويض والإدارة.
- الاعتراف الأمريكي بـ(إسرائيل) وطنًا للشعب اليهودي، وبفلسطين بسيادة محدودة وطنًا للفلسطينيين.[2]

ولأنّ الخطة لمّا تتضح معالمها، ولم يُعلَن عنها صراحة من الجانب الأمريكي فإنه من الجيد أن نشير إلى هذه الملامح من أكثر من مصدر، حتى نقف على خطوط التقاطع والملامح

الأساسية، ولهذا فإن ما نقلته وكالة الأناضول عن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، وفقًا لما ذكره في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني يتقاطع بعضه مع ما ذُكِر في الصحافة الإسرائيلية حول صفقة القرن، وقد شمل حديث عريقات عدة أمور تشملها الخطة، وصفها بأنها معالم الصفقة التاريخية التي سوف تسعى إدارة الرئيس ترامب لفرضها على الجانب الفلسطيني، مع الإبقاء على عبارة الحدود النهائية، وقضايا الوضع الدائم، بحيث يُتّفَق عليها بين الجانبين ضمن جدول زمني محدد ومتفق عليه. [3]

وتشمل خطّة ترامب، وفقًا لحديث عريقات ضمّ الكتل الاستيطانية الكبرى بالضفة الغربية إلى (إسرائيل)، وإعلان قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وإبقاء السيطرة الأمنية للاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب الاعتراف بـ(إسرائيل) دولة يهودية، مع انسحابات تدريجية لإسرائيل من مناطق فلسطينية محتلة.

صاحبِ الحديثَ عن الرؤية الأمريكية الجديدة لحلّ القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب الإشارةُ إلى وجود خطة جاهزة سُمّيت: "خطة السلام الأمريكية" في الشرق الأوسط، وهي معروفة إعلاميًا بـ"الصفقة الإقليمية الكبرى" أو "صفقة القرن"

أما الخطوط العريضة للخطة الأمريكية، فأوّلها: "الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها"، "ومن هنا تكون قد انتهت من مسألة القدس، فكيف يمكن لأيّ حكومة إسرائيلية أن تتفاوض حول القدس بعد اعتراف الإدارة الأمريكية بها عاصمة لدولة (إسرائيل) دولة للشعب اليهودي؟"

أما البند الثاني والثالث فيتمثلان في "اختراع إدارة الرئيس ترامب عاصمة لدولة فلسطين في ضواحي القدس (خارج إطار 6 كيلومترات) عن حدود عام 1967". وفي:" الإعلان خلال شهرين أو ثلاثة على أبعد حدّ، عن موافقة إدارة الرئيس ترامب على ضم الكتل الاستيطانية". حيث يطرح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ضم 15٪، فيما يقترح ترامب 10٪، وهذا ما قرره حزب الليكود بالإجماع يوم 31/ 12/ 2017". [4]

وبحسب البند الرابع، ستعلن إدارة الرئيس ترامب بعد ذلك عن "مفهوم أمني مُشترك لدولة (إسرائيل) ودولة فلسطين بوصفهما شريكين في السلام." ويشمل هذا المفهوم أربع نقاط، هي: أن تكون دولة فلسطين "منزوعة السلاح مع قوة شُرطية قوية"، و"إيجاد تعاون أمني ثنائي وإقليمي ودولي بحيث يشمل مشاركة الأردن ومصر وواشنطن، والباب سيكون مفتوحًا أمام دول أخرى، و"وجود قوات إسرائيلية على طول نهر الأردن والجبال الوسطى، وذلك لحماية الدولتين"، وأخيرًا "تُبقي (إسرائيل) على صلاحيات الأمن القصوى بيدها لحالات الطوارئ".

ويشير عريقات إلى أن البند الخامس في الخطة ينصّ على انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة تموضعها تدريجيًّا، خارج المناطق (أ+ب)، في الضفة الغربية، مع إضافة أراضٍ جديدة من المنطقة (ج)، وذلك بحسب الأداء الفلسطيني (بدون تحديد جدول زمني) وتُعلَن دولة

فلسطين بهذه الحدود". ومن المعلوم أن اتفاقية أوسلو للسلام، قسّمت الضفة الغربية إلى 3 مناطق، هي: (أ) و(ب) و(ج)، وتمثل المناطق (أ) نحو ٪18 من مساحة الضفة، وتسيطر عليها السلطة الفلسطينية أمنيًّا وإداريًّا، فيما تمثّل المناطق (ب) ٪21، وتخضع لإدارة مدنية فلسطينية وأمنية إسرائيلية. أما المناطق (ج)، التي تشكل ٪61 من مساحة الضفة، فتخضع لسيطرة أمنية وإدارية إسرائيلية، وهذا يستلزم موافقة سلطات الاحتلال على أيّ مشروعات أو إجراءات فلسطينية بها.[5]

أما البندان السادس والسابع فينصّان على اعتراف دول العالم "بدولة (إسرائيل) وطنًا قوميًّا للشعب اليهودي، وبدولة فلسطين وطنًا قوميًّا للشعب الفلسطيني". مع ضمان (إسرائيل) حرية العبادة في الأماكن المُقدسة للجميع، مع الإبقاء على الوضع القائم بها حاليًّا، بحسب البند الثامن.

ويقول البند التاسع في الخطة: إنّ على (إسرائيل) تخصيص أجزاء من ميناء أسدود وميناء حيفا ومطار اللّد للاستخدام الفلسطيني، على أن تكون الصلاحيات الأمنية بيد دولة (إسرائيل)" مع إيجاد ممر آمن بين الضفة وقطاع غزة تحت سيادة (إسرائيل). أما البند العاشر فهو يتحدث عن ممر آمن بين غزة والضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية. وتكون "المعابر الدولية بمشاركة فلسطينية فاعلة، وصلاحيات الأمن القصوى بيد (إسرائيل)"، بحسب البند الحادي عشر. فيما ينصّ البند الثاني عشر على أن "المياه الإقليمية، والأجواء"، تكون تحت سيطرة (إسرائيل)، من دون الإجحاف بحاجات دولة فلسطين".

ويتضح أن هذه الملامح هي ملامح صفقة تصفوية لا تعتمد على وساطة أو مفاوضات بين الطرف الفلسطيني والاحتلال، وتعمل على إلغاء حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه، وفي العودة إليها من خلال حلول ترقيعية في سياق العمل على أكبر قدر من المصالح للإدارة الأمريكية في المنطقة.

الموقف التركي من صفقة القرن

لا يوجد مستند أو وثيقة منشورة تشير مباشرة إلى صفقة القرن حتى الآن، لكنْ هناك وقائع على الأرض يشكّل تنفيذها منذ قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة تصفيةً تدريجيةً للقضية الفلسطينية، واعتداءً صارخًا على حقوق الشعب الفلسطيني، منها نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة للدولة اليهودية، إضافة إلى بعض القوانين العنصرية لدولة الاحتلال. ولهذا يُعدّ الموقف التركي ردًّا مبنيًّا على الخطوات التي تُنفَّذ، أما الموقف من الخطة بشكل عام فهو موقف ترقّب، ويحمل استعدادًا قويًّا للمواجهة والرفض، حيث قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: "من المهمّ بالنسبة لنا رؤية من سينخرط في هذه الخطة، ودورهم فيها، هناك بعض الأقاويل، لكن لا نعلم مدى جدّيتها"، كما "يتعيّن النظر كيف ستتحرك دول، مثل الإمارات، والسعودية، والبحرين ومصر، وما هو الموقف الذي سيتخذه الأردن"، و"سنواصل القيام بما نراه صوابًا، ومساعدة الأشقاء الفلسطينيين"[6].

الدور السياسي والدبلوماسي التركي في دعم القدس

يُعَدّ دعم القدس، ودعم حقوق الفلسطينيين في القدس، والتركيز على اعتبار القدس مدينة مقدّسة لأهلها وللمسلمين كافة- خطًّا عامًّا في السياسة التركية. وفي كل وقت تتعرض فيه المدينة للاعتداءات كانت تركيا تزيد من دعمها للمدينة، ومن محاولات منع تعرّضها لمزيد من الهجمات.

وكان من الواضح لمن يتابع سياق الأحداث أن هناك سياسة استهداف مباشرة لمدينة القدس، وقد بدأ ذلك مع إرهاصات وصول الإدارة الأمريكية الحالية، من خلال البوابات الإلكترونية على بوابات المسجد الأقصى، وقد دعمت تركيا المطالب الفلسطينية بإزالة البوابات الإلكترونية، أما فيما يتعلّق بقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال فقد عارضت تركيا هذا القرار، حيث وصفت وزارة الخارجية التركية إعلان واشنطن نقل سفارتها لدى (إسرائيل) من تل أبيب إلى القدس، منتصف مايو/ أيار 2018، بالأمر "المقلق إلى أبعد الحدود". وأكّدت الخارجية أنّ الإعلان يُظهر إصرار الولايات المتحدة على تخريب أرضية السلام، بانتهاك القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، وثوابت الأمم المتحدة، بشأن القدس.

ولم تقتصر ردة الفعل تركيا على الموقف الدبلوماسي الخطابي، بل قامت بعدة خطوات عملية، منها: استضافة مدينة إسطنبول التركية في 18 مايو 2018، تجمّعين طارئين؛[7] كان التجمّع الأول اجتماعًا شعبيًّا عبّر فيه الشعب التركي عن رفضه لنقل السفارة، وكان التجمّع الثاني اجتماعًا رسميًّا دبلوماسيًّا لدول منظمة التعاون الإسلامي، وقد نّص البيان الختامي للقِمّة في إسطنبول على ضرورة اتّخاذ عدد من الخطوات للتعامل مع التطورات الأخيرة في فلسطين، منها: إرسال قوة دولية لضمان حماية الفلسطينيين من إسرائيل، وفرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، ومراجعة العلاقات السياسية معها. كما أعقبت تركيا ذلك بطرد السفير الإسرائيلي تعبيرًا عن رفضها لقتل المدنيين في غزة، ورفض نقل السفارة إلى القدس.

كما بحثت تركيا مع السلطة الفلسطينية نقل ممارسات (إسرائيل) إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأعلنت أنها ستواصل متابعة الأمر، وأعلن وزير الخارجية عن دراسة ماهية العقوبات ضد الدول التي ستنتهك وضع القدس، وتنقل سفاراتها إليها، بعد الآن هناك عقوبة وإجراء مباحثات مع قرابة 50 من نظرائه، وأمناء منظمات دولية، ومسؤولين آخرين، بشأن "مجزرة غزة".

التحرّك في سياق الأمم المتحدة وتحريك المجتمع الدولي

إذا كانت تركيا قد قادت المبادرة في العالم الإسلامي، مستفيدة من رئاستها الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث قال وزير الخارجية التركي: "لأول مرة العالم الإسلامي يتّخذ قرارًا،

حيث سنرسل قوة دولية لحماية أشقائنا الفلسطينيين والقدس، وعقب ذلك لن تتمكن إسرائيل من مهاجمتهم متى ما شاءت"- فإنّها عملت أيضًا على تحريك المؤسسات الدولية التي لم تقم بدورها: "بالطبع سنفعل ذلك مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي؛ لأن ذلك ليس مشكلة المسلمين فقط، بل أتباع الأديان السماوية الثلاثة".

كما بذلت تركيا مساعي دبلوماسية مع أطراف دولية عدة، حيث أجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مباحثات هاتفية حول القدس مع المستشارة الألمانية ميركل، ونظيره الروسي بوتين، ومع بابا الفاتيكان، وقد أثمرت مساعي أردوغان الدبلوماسية في يناير/ كانون الثاني 2018 بتصويت 128 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ضد القرار الأمريكي حول الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي.

يُعَدّ دعم القدس ودعم حقوق الفلسطينيين في القدس والتركيز على اعتبار القدس مدينة مقدّسة لأهلها وللمسلمين كافة خطًا عامًا في السياسة التركية وفي كل وقت تتعرض فيه المدينة للاعتداءات كانت تركيا تزيد من دعمها للمدينة ومن محاولات منع تعرّضها لمزيد من الهجمات

كما حملت الرسالة التركية معانيَ جديدة تتعدّى التنديد والإدانة، وقد ظهر هذا في تصريحات المسؤولين الأتراك: "بعد اليوم لن نصمت، ولن نكتفي بالدعوات والإدانات، بل سنتخذ خطوات مضادة، وسنمنعهم من اتخاذ خطوات خاطئة؛ لهذا السبب ينبغي أن تكون تركيا قوية".[8]

فضح الموقف الإسرائيلي والأمريكي

لم يكن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية أكثر فظاظة من موقف الإدارة الحالية؛ لذا حاولت دولة الاحتلال انتهاز الفرصة وتحقيق أكبر قدر من المكاسب على حساب الفلسطينيين، ولهذا فإن تركيا ركزت على مدى سوء الموقف الأمريكي والإرهاب الإسرائيلي اعتبرت أن واشنطن لم تعد تناسب أداء دور الوسيط بين الفلسطينيين ودولة الاحتلال، كما وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إسرائيل بـ"الدولة الإرهابية" التي تمارس "التطهير العرقي"، كما طردت أنقرة سفير تل أبيب لديها، والقنصل العام الإسرائيلي في إسطنبول.

وقد قادت تركيا الجهود الدولية لعزل الموقفين الأمريكي والإسرائيلي في الأمم المتحدة، حيث تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأييد 128 دولة -مقابل رفض 9 دول، وامتناع 35 دولة أخرى عن التصويت- مشروع القرار الذي تقدّمت به تركيا واليمن. وبهذا أُكِّدَ ولمرة أخرى قرار مجلس الأمن رقم 478. كما رُسِّخَ الاعتقاد بحلّ الدولتين، و"اتفاقية مدريد، والمبادرة العربية للسلام العادل والشامل التي تتخذ من خريطة الطريق الرباعية في الشرق الأوسط أساسًا لها".

صفقة القرن وتغيّر الأولويات الإقليمية

بالنظر إلى عدد من تصريحات المسؤولين الأتراك -وأهمها تصريحات الرئيس أردوغان- حول مواقف الدول من صفقة القرن، فإن وقوف دول مثل السعودية والإمارات ومصر

-وهي الدول التي عارضت الربيع العربي ووقفت في الجبهة المضادة للجبهة التي وقف فيها كلّ من تركيا وقطر- مع صفقة القرن أدّى إلى استشعار تركيا الخطر من ترتيبات إقليمية تستهدفها، خصوصًا مع وجود ملامح رؤية أمريكية جديدة في شمال سوريا، تستند إلى إنشاء قوة من وحدات الحماية الكردية على حدود تركيا.

كما أن ترافق معطيات صفقة القرن، مع ملامح تشكّل محور تطبيع عربي إسرائيلي- كان أمرًا واضحًا وجليًّا منذ زيارة ترامب للسعودية، وقد جعل هذا المحور الأولوية الأولى له هو مواجهة إيران، فيما تراجعت مجموعة من الدول العربية حتى عن الحديث عن الحقوق الفلسطينية، وقد جاء هذا التطبيع في الوقت الذي تمارس فيه دولة الاحتلال إرهابها تجاه الفلسطينيين، وعند هذه النقطة نجد أن تركيا هي الدولة الوحيدة في المنطقة، وبالرغم من وجود علاقات دبلوماسية متعثرة مع دولة الاحتلال- إلا أنها عارضت بشدة الخطوات التي قامت بها (إسرائيل) في القدس، بينما صمتت دول كثيرة أخرى، وقد أدّى هذا الدور التركي الريادي إلى إحراج هذه الدول، ويمكن القول إن الموقف التركي شكّل عقبة أمام سهولة تمرير بقية الدول الإقليمية للصفقة التي أرداتها الإدارة الأمريكية وهو ما وضع تركيا في مواجهة محتملة مع الدول المؤيدة.

خاتمة ونتائج

كانت الخطوات الأمريكية والإسرائيلية وممارسات بعض الدول في المنطقة والتي صاحبت الحديث عن صفقة إقليمية كبيرة- منسجمةً مع الملامح التي تحدثت عنها أطراف مختلفة حول الصفقة، ولعل أهمّها الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ومنح الفلسطينيين عاصمة في منطقة أبوديس، بالرغم من رفضهم لها، وإنهاء مطالباتهم بحق العودة، وتشكيل مفهوم أمني إقليمي جديد، مع اعتراف علني من دول المنطقة بـ(إسرائيل) في إطار المفهوم الجديد.

ويبدو بشكل واضح أن هذا الترتيب الجديد احتاج من تركيا أن تستعدّ لحماية نفسها من أضرار هذا السيناريو وتبعاته، ولهذا استمرت تركيا وبزخم أكبر من ذي قبل في دعم المقدسيين، ومنع تغيير هوية القدس. كما ركزت تركيا على تطوير علاقاتها مع الأطراف الرافضة لصفقة القرن، منها السلطة الفلسطينية، حيث عملت تركيا على دعمها أمام الضغوط الكبيرة، بل وصل الأمر إلى دعم ميزانية السلطة، حيث أعلن وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو عن استعداد بلاده تقديم الدعم إلى السلطة الفلسطينية، على خلفية التهديدات الأمريكية بقطع المساعدات عنها "في حال قطعت الولايات المتحدة مساعداتها عن فلسطين، فنحن موجودون لمثل هذه الظروف"، داعيًا الدول الإسلامية إلى الاهتمام ذاته، وانتهاج موقف مماثل لبلاده، كما قرّرت تركيا تقديم منحة جديدة تُقدَّر بنحو 10 ملايين دولار، تُخصَّص لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتلبية الاحتياجات اللازمة في فلسطين.

وفي هذا السياق بدأ يحدث تقارب بين الأردن وتركيا، وقد ظهرت بعض المؤشرات على ذلك، حيث يعد الأردن متضررًا بشكل كبير من أيّ تداعيات محتملة لصفقة القرن، وقد

كانـت هناك توصيات إسرائيليـة بالعمل على منع التقارب التركـي الأردني، والعمل بدلًا من ذلك على طمأنة الأردن.

أمـا فيـما يتعلق بالترتيبـات الإقليمية فقـد كان للمبـادرة التركية دور في إظهـار الكثير من حقيقة مدى الضعف الذي أصاب المواقف الإقليمية، وفي إحراج بعضها من جهة، وفي إظهار إمكانية مواجهة إرادة بعض القوى الكبرى من قبل تركيا، وقد جعل هذا المسؤولية على تركيا أكـبر من ذي قبل تجاه المنطقة وشـعوبها، وهـذا يعطي تركيا مكانة معنوية ثقيلة جدًّا، ولاسـيّما عندما تدافع تركيا عن مقدسات الشعوب، مثل المسجد الأقصى.

من المتوقَّع أن تكون تركيا أكثر انخراطًا في كل التفصيلات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية من واقع مسؤوليتها، بوصفها قوة إقليمية، ورئيسة لمنظمة التعاون الإسلامي، وستلقي بثقلها مـن أجل منـع تدهور الوضع الإنسـاني في فلسـطين ابتـداء، وسـتقوم بكل المسـاعي اللازمة للوقوف أمام أي صفقة تهدف لتصفية القضية الفلسطينية، لكن لا يزال النظام الإقليمي يحتاج إلى مزيد من التكاتف؛ لدعم هذه الجهود.

الهوامش والمصادر :

1. محمد المدهون. صفقة القرن. الجزيرة نت. 2017/6/14.
http://cutt.us/I9m2S
2. هذه أهم عناصر "صفقة القرن" والخطوات المتوقعة قبل إعلانها. عربي 21. مايو 2018. (نقلًا عن موقع ديبكا الإسرائيلي)
http://cutt.us/HFbyf
3. عربقات يكشف تفصيلات صفقة القرن الأمريكية (عرض وثيقة). وكالة الأناضول. 21 يناير 2018.
http://cutt.us/m6OpB
4. الليكود يقرّ فرض "سيادة الاحتلال" على الضفة. عرب 48. 31 ديسمبر 2017.
http://cutt.us/pocoj
5. مرجع سابق. وكالة الأناضول
6. أردوغان: مواقف دول المنطقة حيال "صفقة القرن" مهمّة لنا. سبوتنيك. 28 سبتمبر 2018.
http://cutt.us/ztSIG
7. برهان الدين ضوران. تسلُّم مهمة الدفاع عن القدس وحراستها. صباح. 19 مايو 2018.
8. مرجع سابق